



## صلاح جودة في ذكرى رحيله الغامض ! ( 3 - 5 )

بقلم : رانف محمد الويشي

1 ديسمبر 2017

نواصل في هذه الحلقة الثالثة ذكر أقوال العلامة الاقتصادي المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إهيار الاقتصاد المصري وطرق علاجه :

**# في 1 يناير 2014 يتحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن خط الفقر الحقيقي في مصر والذي يختلف عن خط الفقر الذي حدده البنك الدولي ، فيقول التالي :**

" عدد المصريين تحت خط الفقر بحدود 45 % حسب مقاييس البنك الدولي والمؤسسات الدولية المشابهة الذين حددوا خط الفقر بـ 2 دولار يوميا ، يعني 14 جنيها ، نحن بمصر فهمنا هذا الموضوع بالخطأ ، لماذا؟! لأن الـ 2 دولار هناك بالغرب يشتروا دجاجة ، فهل الـ 14 جنيها المقابلة لهم تشتري نفس الدجاجة؟! طبعا لا ! إذن الوضع عندنا أسوأ مما تظن هذه المؤسسات الدولية لانخفاض القوة الشرائية لـ 2 دولار !

هيا بنا ننظم ميزانية المواطن المصري كي نعرف مصادر الإنفاق :

40 % من دخله تذهب للدروس الخصوصية – 35 % من الدخل علي المكالمات الفارغة بالتليفون – 30 % من الدخل علي المزاج ( شاي وقهوة ومخدرات ) – 20 % من الميزانية علي الطعام – 5 % علي الفسح أو الثقافة أو الصحة ..

طبعا نحن نقول هذه النسب بصورة عامة ، هناك أسر ليس عندها أطفال لتأخذ دروسا ، سنجد أن نسبة الإنفاق عندها زادت بللبنود الأخرى ، إذن الكلام هنا بصورة عامة ، هذه النسب المذكورة علي أية حال تؤكد أن هناك أزمة شديدة في الإنفاق الأسري ! هناك تنمية ولكن ليس هناك عدالة في توزيع تلك التنمية ، هناك نمو وكان ذلك في عهد حسني مبارك ، لكن لا بد أن يصاحبه تنمية يشعر بها المواطن الفقير ، والتنمية هنا تعني العدالة في التوزيع بين الشعب كي يشعر بها الفقير !

السؤال هو : هل هناك حلول لهذه النسب التي ذكرتها والتي تدل علي فشل كبير بالدولة؟!

يوجد حلول فعالة ، شرط أن تكون هناك إرادة سياسية لمن يبده السلطة ، بند التعليم مثلا : نصرف 18 مليار جنيها سنويا في طباعة الكتاب المدرسي ورغم ذلك يشتري الطالب الكتاب الخارجي لأنه يشرح أفضل ، فمن المسئول عن طباعة كتاب مدرسي يعتمد تعقيد الطالب وإجباره علي شراء الكتاب الخارجي؟! بذات العقلية الإدارية يجب أن نرفع مرتب المدرس كي لا يضطر إلي الدروس الخصوصية !

مصر الدولة الوحيدة بالعالم التي لديها 176 يوم أجازة ! أي أن هناك 46 % من أيام السنة أجازة ، من أين تأتي التنمية إذن؟! أما عن أيام العمل فإنتاجية المصري تبلغ 7 دقائق من الساعات الثمان، الأمر يحتاج لثورة إدارية بمصر كي تتمكن من الوقوف علي قدمينا ! قلنا مرارا أن الإقتصاد هو المرض والسياسة هي العرض ، الأنظمة الفاسدة تعتمد قول " نبدأ بالأمن والسياسة " لأنهم لا يريدون ترك السلطة ، فلا تتحق معهم لا سياسة ولا أمن ولا اقتصاد ، لابد أن نبدأ بالإقتصاد ! " ..

**# في فبراير 2014 يتحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن خمسة ملفات شائكة أمام الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها وكيفية التغلب علي هذه الملفات ، فيقول التالي :**

يمكن أن نستفيد من عبد الناصر في التجربة التصنيعية التي خاضها ، في السمعة الجيدة التي تركها لنا في إفريقيا حيث كانت السلعة المصرية هي الأفضل والمهندس المصري يتقدم خطط التنمية في إفريقيا ، نستفيد منه أيضا في تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها !

نريد قيادة شابة لمصر ، كفانا من ما فعله العجائز بنا ، كان لدينا رجل اسمه حسني مبارك مغلق الأفق ، قلت له كلاما يشابه هذا الكلام في عام 2009 ودخلت المحكمة بسبب ذلك !

أمام القيادة الجديدة التي سنأتي لقيادة مصر بعد شهور قليلة خمسة ملفات هامة وعليها أن تبذل أقصى جهد فيها ، وهذه الملفات هي ما يلي :  
ملف الطاقة – ملف المياه – ملف البطالة - ملف الزراعة – ملف الصناعة ..

داخل كل ملف من هذه الملفات الخمسة يجب أن نقوم بعملية ترشيد الإنفاق للوصول إلي أعلى درجة من الكفاءة ، تكلمت كثيرا عن ترشيد الإنفاق في ملف الطاقة ، ونزيد علي ما سبق بالتوجه إلي الطاقة الشمسية ، هناك دول متقدمة يمكن أن تساعد ماليا نظير المشاركة معنا ..

مشروع طاقة شمسية مساحتة 20 كم X 20 كم سيولد طاقة نظيفة تبلغ 12 جيجا وات ، لن ندفع فيه جنيها لأن الغرب سيمول نظير المشاركة ، هذه الكمية من الطاقة تكفي لإنشاء 22 ألف مصنع يقضي علي الكثير من البطالة المتراكمة لدينا ..

الخلايا الشمسية التي تدخل فيها أجهزة الطاقة الشمسية تتكون من الرمال البيضاء ، يوجد بمصر أعلى نسبة نقاء زجاجي في رمالها البيضاء والنسبة تصل إلي 98.5% ، بينما نقاء الرمل الأبيض الأمريكي في وادي السليكون في كاليفورنيا يصل إلي 67% ! لكن لأنه لا يوجد رجل رشيد في النظام يقوم بتصدير هذه الرمال البيضاء المصرية بالطن بقيمة 12 دولار للطن ! المصيبة أننا نستورد كمنتجات بقيمة 2500 دولار لطن الزجاج ، بينما طن الخلايا الشمسية من الرمال البيضاء يبلغ 25 ألف دولار !  
إذن عقول رجال الأنظمة التي تحكم مصر هي عقول خام تشبه الرمال البيضاء المصرية التي نصدرها ولا نصنعها !

هناك أشياء أخرى ذكرناها سابقا في ملف الطاقة ، منها إعطاء الدعم لمستحقه وليس لشركات الكبار التي تصنع الأسمت والحديد والأسمدة والسيراميك والألومنيوم ! مصر تنفق دعما للطاقة يبلغ 170 مليار جنيها سنويا وهذه الشركات تمتص 80% من قيمة هذا الدعم وهم لا يستحقونه ، ورغم ذلك طن الأسمت ينكف بحدود 300 جنيها ويبيعه بمبلغ 750 جنيها ، أي أنهم يسرقون عدة مرات ، هامش الربح في الدول المحترمة لا يزيد عن 25% ، كما يجب الإعتماد علي طاقة القمامة وطاقة المياه وطاقة الرياح ، كما تفعل الدول الغربية..

في ملف المياه أيضا هناك العديد من أوجه ترشيد الإنفاق للوصول إلي أعلى درجة من الكفاءة ، مثلا : مصر تنتج سنويا 2.8 مليار متر مكعب من مياه الصرف الصحي ، لكننا نستفيد بـ 10% فقط من هذه الكمية ونخلص من البقية بتلويث المياه النظيفة فتنتشر الأمراض التي نصرف البلايين للتخلص منها ، ومنها الفشل الكلوي وخلافه !  
يمكن الإستفادة من هذه الكمية المهذرة التي يلوثون بها المياه النظيفة عن طريق نوعين من الأشجار : هناك شجرة " الجيتروفا " التي تمتص الميكروبات ، وهناك شجرة " التوت " التي تصنع من ثمرتها المربي ومن ورقها الحرير ، سوق الحرير العالمي يبلغ 46 مليار دولار وقد تركته الصين للقراء أمثالنا لأنها دخلت في التكنولوجيا العملاقة الآن ..

أنا العبد الفقير ذهبت يوم 16 أغسطس 2013 ومعني ملف للتغلب علي كل مشاكل مصر إلي المسؤولين ، قدمت أربعين مقترحا إقتصاديا ترفع مصر من القاع في ظرف 36 شهرا إلي وش المياه الذي يمكن فيه أن نتنفس ونكتفي غذائيا من بند الطعام الذي نستورد فيه 85% بالعملة الصعبة ، لم يلتفت لي أحد ولم يناقشني أحد !

علاقتي مع الإمارات والسعودية جلبت تبرعات منهما لبناء 50 صومعة للقمح بتكلفة 50 مليون جنيها لكل صومعة لتوفير 6 مليار جنيها سنويا ، المسئولون أدخلونا في البيروقراطية اللعينة فأجهدوا المتبرعين فرحلوا !  
مهاتير تولى الحكم في ماليزيا نفس العام الذي تولى فيه مبارك ، وضع ماليزيا حينها كان أسوأ كثيرا من وضع مصر ! أنظر أين ماليزيا وأين مصر الآن ! نحن نسير في قاع المحيط ، يبلغ الإنتاج الوطني لماليزيا ذات الـ 30 مليون مواطن 320 مليار دولار بدون نسبة عجز ، بينما يبلغ في مصر ذات 90 مليون مواطن 90 مليار دولار ، ورغم هذا به نسبة عجز كبيرة جدا نغطيها بالديون !  
هل يعقل أن مصر تصرف 4 مليار جنيها في إستيراد المسطرة المدرسية والأستيكة والأستك والكراس ! هذه فضائح أخجل من ذكرها لكنها واقعا في مصر !

**# في 23 فبراير 2014 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن قضايا التحكيم الدولي التي تخسرها مصر وتدفع فيها بلايين الدولارات بسبب غباء مسئولينا ، فيقول التالي :**

" أود أن أقول معلومة صادمة للجميع تنهش في عظام الإقتصاد المصري ويعلمها المسئولون ولا يتحركون ، عدد سفارات الولايات المتحدة حول العالم يبلغ حول العالم 87 سفارة من إجمالي 193 دولة وهي أغني دولة في العالم ، بينما مصر التي تعيش علي المعونات يبلغ عدد

سفاراتها حول العالم 183 سفارة حول العالم من إجمالي 193 دولة !  
هناك دول في العالم لا يتواجد فيها مصريون وليس بيننا وبينها أي تعاون تجاري أو ثقافي ورغم ذلك توجد سفارة مصرية لنا هناك ، خذ علي سبيل المثال سفارتنا في السلفادور وإكوادور ، ليس لنا مصريون هناك ولا يوجد أي تعاون بيننا وبينهم ورغم ذلك يوجد لنا عاملون هناك يبلغون أكثر من تسعين يتقاضون مرتباتهم بالدولار !

نستطيع أن نقول وبالأرقام - وأنا مسئول عن دقة هذه المعلومة - أنه لو قمنا بترشييد سفاراتنا في الخارج بما يخدم مصالحنا كما تفعل أمريكا والتي هي أغني دولة في العالم فإننا نستطيع أن ندخر سنويا 4.5 مليار دولار ! هذا المبلغ الذي سيتم توفيره لو كان هناك مخلصون في هذا البلد يقترب قليلا من دخل قناة السويس التي تعتبر أهم مصدر لدخل الدولار لنا الآن !

إن إقامة سفارات لنا في دولة علاقتنا معها ضعيفة أو معدومة لا يعتبر إسرافا في نظري بل جريمة تستوجب صاحب القرار بصدها أن يدخل السجن لتبديد أموال الشعب ! أستطيع أن أجزم أن هذا المثل ينتشر في جميع وزارات مصر ، أي أن الدولة المصرية تدمر نفسها بنفسها دون أدنى مساعدة من أعدائها !

للأسف هناك معلومة صادمة أخرى أسوأ من معلومة تبديد العملة الصعبة من ثروة مصر ، هي قضايا التحكيم الدولي التي تخسرها مصر بسبب غياب مسئوليتها وعدم إكترائهم ، وهذه النوعيات من القضايا تسبب خسائر بعشرات بلايين الدولارات أحيانا !

هناك قضية كانت بين مصر وبين شركة بريطانية كانت قد تعاقدت لبناء إحدى الصالات بمطار القاهرة الجديد ، بعد توقيع العقد - وليس قبله - اكتشف المسئولون المصريون أن رأسمال تلك الشركة عبارة عن ألفي دولار فقط فقامت مصر بفسخ العقد ، رفعت الشركة قضية تحكيم دولي علي مصر وكسبتها ودفعت مصر لها 500 مليون دولار !

هناك قضية أخرى لمواطن مصري يحمل جنسية دولة أجنبية اسمه وجيه سياج صاحب الفندق المعروف في شارع الهرم ، كان قد إشتري أرضا في طابا ودفع ثمنها وكانت بحدود نصف مليون جنيهها ، أراد عمر سليمان نزع ملكية الأرض منه فرفع وجيه سياج قضية أمام القضاء المصري فحكمت له المحكمة بتعويض يبلغ مليوني جنيهها ..  
رفضت الحكومة المصرية تنفيذ الحكم ، لكن الغباء المتحكم والطغيان المتوفر جعل أجهزة الأمن تثير أعمال البلطجة في الفندق ، مثل قطع المياه أو الكهرباء لتطفيش السياح حتي يجبروا وجيه سياج علي الإذعان ! إضطر وجيه سياج إلي التحكيم الدولي ليواجه إرهاب الدولة وجاء بأفضل مكاتب التحكيم الدولي بالعالم ، أرسلت مصر غير المتخصصين إلا في الفول والطعمية ليترافعوا عنها وخسرت القضية ودفعت مبلغا يقترب من 100 مليون دولار إلي وجيه سراج !  
الطامة الكبرى أن مصر تواجه الآن قضايا تحكيم دولي تزيد عن 30 قضية ، المجموع المالي للتعويضات في تلك القضايا يزيد عن 100 مليار دولار ، كل هذا يحدث بسبب غياب المسئول المصري والفتونة في غير محلها ومحاولة لوي الذراع ! ..

**# في 5 أبريل 2014 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن المؤهلات العلمية والثقافية عنم يتم اختيارهم لتولي المسئولية في النظام المصري ، فقال التالي :**

" لماذا لا ينفذ المسئولون الحلول الواضحة للتغلب علي كوارث الوطن؟! إما لأن لديهم قصور فكري ! وإما لأنهم يخافون من المسئولية ! وإما لأنهم يعاندون إقتراحاتي ولا يريدون العمل بها مفضلين الوضع القائم !

ارسلوا لي في مارس الماضي كي أكون المستشار الإقتصادي لرئيس الوزراء ، أجبت عليهم أنني في حاجة إلي إختصاصات واضحة لي كي أقوم بتنفيذها حتي يمكن محاسبتي عليها ، أما أن أكون ترسا في مجموعة هي التي تقود وتقرر وأتحول فيها إلي مجرد موظف وأتحمل أوزارهم لإسقاط خبرتي وتاريخي فلا يمكن أن أقبل هذا ! طبعا هم لم يردوا وأنا لم أحاول معرفة لماذا !

بعد خلع مرسي بعدة أيام أعلنت السعودية والإمارات والكويت عن إعطاء مصر 12 مليار دولار كودائع بدون فائدة ، بالإضافة 2 مليار دولار منتجات بتروولية ، كما عينت الإمارات د. سلطان الجابر كي يتولي الملف المصري ، هذه كانت خطوات رائعة وجاء د. سلطان لمصر واقتتح مكتبا للمتابعة واستعان ببعض الخبراء الإقتصاديين المصريين لمساعدته وشرفت بأن أكون ضمنهم !

في يومي 4 / 5 ديسمبر 2013 أقامت الإمارات مؤتمرا في القاهرة لمساعدة مصر إقتصاديا ، حضر المؤتمر 583 شركة عربية وخارجية ، منهم 185 رجل من العيار الثقيل من رجال أعمال الخليج !

هل كانت الخطط والبيانات المصرية جاهزة لهؤلاء المستثمرين حتي لا يهدروا وقتهم؟!  
استطيع أن أقول أنه لم يتم الإتفاق علي مشروع واحد في هذا المؤتمر لأن المسؤولين المصريين أهدروا وقت هؤلاء المستثمرين في كلام فارغ وحواديت ، كأنهم حضروا للترفيه وليس للعمل !

أذكر الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء حازم اللبلاوي بالمؤتمر ، كانت في منتهي السوء ! الرجل قضي الوقت يحكي عن التاريخ والمستثمرون حضروا من أجل المستقبل ! لم تكن أي بيانات تخص المستقبل جاهزة لهم !  
ذهبت له وقلت له : هل لدينا خطط جاهزة بالبيانات الخاصة بها؟! أرسلني لمتخصص ، ذهبت له فلم أجد له جاهزا ، قمت باقتراح من عندي لإنفاذ الموقف بإنشاء 50 صومعة لتخزين القمح لتوفير 6 مليار جنيها ، أدخلونا في بيروقراطية عقيمة وإجراءات مملة ولم يتحرك أحد منهم حتي هذه الدقيقة ، هل هذه هي العقلية التي تدير مصر!؟

هناك عصابة في كل قطاعات مصر ، الآن يعملون تربيطات مع هشام مصطفى لدفع بعض العمولات كي يخرج من السجن ، البورصة أيضا فيها عصابة وأنا أتهم رئيس البورصة محمد عمران بأشياء كثيرة ، هناك مداوات وهمية كي يلعبوا بالبورصة والناس تدفع الثمن !  
أيضا هناك مجموعة من محافظي البنك المركزي يجب محاسبتهم في المحاكم بتهمته الإهدار ، في مقدمة هؤلاء فاروق العقدة ، هذا الرجل ضحك بعد ثورة يناير 20 مليار دولار بللسوق ونزل بالإحتياطي النقدي إلي 14 مليار ! كيف تضحك في السوق وأنت في كارثة لن يفيدها الضحك!؟

طبعاً إستفاد من هذا الضحك جميع الرجال الفاسدين في تهريب أموالهم للخارج بعد ثورة يناير ! الأسماء معروفة للجميع ! فبدلاً من شراء الدولار بـ 7 جنيهاً إشتري هؤلاء اللصوص الدولار بـ 5 جنيهاً لأنه متوافر بفعل الضحك الذي فعله العقدة وأخرجوا الأموال بكل سهولة !  
قلنا مرارا أن الإقتصاد هو المرض والسياسة بما فيها هو العرض ، إذا قالوا غير ذلك فهم يخونون مصر ، وهم سوف يستمرون في قول أن السياسة أولاً وليس الإقتصاد حتي يستمروا في أنظمتهم الفاسدة يذهبوا مصر !

الإقتصاد يؤثر علي كل شيء ، علي هدوء الشارع ، علي الصحة ، علي جودة التعليم ، علي قوة الدولة العسكرية ، علي التوظيف ، علي الزراعة ، علي الصناعة ، علي كل وحدات الدولة الصغيرة والكبيرة ..  
إنهم يعلقون فشلهم علي أو هام ! مرة يقولون مؤامرات خارجية ، مرة يقولون زيادة السكان ، ومرة كذا ومرة كذا ، كل دول العالم تواجه مؤامرات ولديها رجال ونساء ينجبون ، لكن الخديعة في مصر مركزة وإستغناء الناس أصبح في أولوية من يتولي السلطة في مصر !

كل دول النمر الآسوية التي سمعت كلام صندوق النقد الدولي في عام 1997 ذهبت إلي أراج الرياح ، إلا رجل واحد اسمه مهاتير محمد في ماليزيا ، هذا الرجل رفض إقتراحات النقد الدولي لأنه شعر أنها مؤامرة ، فنجح ورسب الآخرون ، إذن كل دول العالم تواجه مؤامرات !

هل يتصور الناس أن مصر بها 22 مليار جنيها مصريا في الوزارات عبارة عن خردة سيارات لا تعمل!؟ من المسئول عن تجميد هذا المبلغ الذي يزيد سنويا؟! هذا بالإضافة إلي مئات الألوف من سيارات الحكومة التي تستخدم في نقل عائلات كبار الموظفين ومعها ما يلزم من سائقين بعشرات الآلاف يتقاضون مرتبات لخدمة الباشا وأسرته !

في 1 ابريل ، من كام يوم ، طلع تقرير التنافسية الدولية في التعليم وكان فيه 148 دولة ، احتلت مصر آخر رقم في هذه القائمة ! يعني وانا الحيطه ! هذا شيء مؤسف أشعر بسببه بالخل ! هل هذه دولة أدفع فيها قرشا واحد لعشرات الآلاف من هؤلاء المستشارين والخبراء الذين يمسون ميزانية الدولة ، هؤلاء يستحقون ضرب النعال والمحكمة ! ورغم ذلك تجد هؤلاء اللصوص يرفضون الحد الأقصى الذي يعطيهم 42 ألف شهريا لأنهم يتقاضون الملايين شهريا من دم الشعب الفقير !

لا يوجد في علم الإقتصاد مشكلة ليس لها حل ، لكن المشكلة الكبرى أن مصر يحكمها ناس هلافت بمعنى الكلمة يستحقون ضرب الرصاص حتي يعرف الناس جرائمهم !! لو توافرت الإرادة السياسية يمكن لمصر أن تقف علي قدميها في خلال 36 شهرا !

- الحد الأقصى والحد الأدنى يجب تطبيقه فورا علي موظفي الدولة لتحقيق العدالة الإجتماعية ..
- تحديد هامش الربح بنسبة 30 % من التكلفة يجب تطبيقه فورا ..
- قطع دعم الطاقة عن الشركات الحيتان في الأسمنت والحديد والاسراميك والألومنيوم وما شابه يجب أن يطبق فورا ..
- إدخال الطاقة البديلة يجب أن يتم فورا ..

- ترشيد النفقات يجب أن يتم في كل وزارات الدولة فورا ..

قدمت إلي المسئولين أربعين إقتراحا لإنقاذ مصر من عثراتها وجعلها تقف علي قدميها في غضون 36 شهرا كمرحلة أولى ، لكن الإرادة السياسية تعوق الحل وتسد الطريق أمام أي محاولة !

**# في 7 مايو 2014 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن فساد القائمين علي اقتصاد المؤتمرات والمعارض الدولية بمصر مقارنة بما يجري في العالم ، فقال التالي :**

" هناك هيئة بمصر تسمى هيئة المعارض ، المفروض أن ها تدر دخلا لهصر كما تفعل بقية هيئات المعارض بللعالم ، لكن الوضع عندنا - ككل الأشياء - معكوسا ! الدولة هي التي تعطي دعم المعارض لئلك الهيئة دعما بدلا من أن تتقدم كمثلياتها حول العالم !

كعكة اقتصاد المؤتمرات حول العالم يعتبر مصدرا أساسيا في الدول الواعية ، هذا البيزنس الكبير يبلغ حجمه 320 مليار دولار عالميا ، دخل دبي من هذا البيزنس يبلغ 22 مليار دولار سنويا ، يعني هذا الدخل يساوي أربع مرات دخلنا من قناة السويس !

كم يبلغ دخل مصر من صناعة المؤتمرات العالمية؟! ربما يصدم المواطن المصري إذا علم أن دخل مصر بمواردها الطبيعية يبلغ 50 مليون جنيها ! يعني 7 مليون دولار بأسعار السوق اليوم ، هذه فضيحة يجب أن يحاسب عليها وزير الصناعة والذي تتبع له هيئة المعارض !

هل يعلم المسئولون أن رئيس هيئة المعارض عليه علامات إستفهام؟! هذا رجل كان يركب أتوبيس وفجأة تم تعيينه بهذه الوظيفة فأصبح بعد فترة قصيرة يمتلك سبع عربات ولديه فيلا ! هل يجوز لرئيس الهيئة أن يصدر قرارا ينص فيه أن المحال للمعاش يوم كذا سيأخذ مكافأة نهاية الخدمة 60 شهرا من صندوق دعم المعارض وهو نفس اليوم الذي يوافق خروجه إلي المعاش؟! الكارثة أن المبلغ الذي كان في صندوق دعم المعارض حينها كان فيه حين صدور هذا القرار ما يساوي قيمة الـ 60 شهرا مع بعض الفكة ، أي أن الأفتندي أصدر القرار تفصيلا علي نفسه فقط ، وطبع خرج بعد أيام متمتعا بهذه الميزة ومن بعده الطوفان ! هل يجوز لرئيس هيئة المعارض وهو المحال إلي المعاش بعد أسبوعين أن ينتدب موظفين ويعينهم بعد خروجه بمرتبات مغرية؟! ألا يكفي ما نهب وما دمر هو وأمثاله عندما كان في وظيفته؟! " ..

**# في 17 يونيو 2014 ، أي بعد عشرة أيام من تولي الجنرال السيسي وقيامه بتشكيل جديد للوزارة برئاسة المهندس إبراهيم محلب ، تحدث العلامة صلاح بهذه المناسبة وبعد ساعات من هذا التشكيل الوزاري ، فقال التالي :**

" نظرة واحدة علي التشكيل الوزاري تؤكد أن هذه الوزارة هي عبارة عن وزارة موظفين تخلو من الإبداع ! هناك 36 وزيرا ، وهناك تم دمج خمس وزارات ، وتكلفة هذا الدمج حوالي 200 / 300 مليون جنيها في كل وزارة ، كان يجب أن يكون هناك وزارتين بهذا التشكيل ، هما وزارة الثرة المعدنية ووزارة لقطاع الأعمال .. لا بد أن يخرج علينا الرئيس السيسي والمهندي محلب يخبروننا بحال الدولة الآن وما يونيوان فعله كي نستطيع محاسبتهم في نهاية الفترة المخصصة لكل منهما ..

أمام رئيس الدولة ورئيس الوزراء الآن مجموعة تحديات ، لو نظرنا إلي الأوليات فيجب أن نبدأ بعدة نقاط ، وهي ما يلي :  
- أولا : تنفيذ الحد الأدنى والحد الأقصى لكل مواطن يعمل بكل القطاعات الحكومية بالدولة لتحقيق العدالة الإجتماعية كي تتمكن من الإصلاح ، في أمريكا لا يزيد مرتب أوباما عن 15 ضعفا عن مرتب أقل مواطن ، عندنا وضعوا الحد الأدنى بـ 1200 جنيها والأقصى ليكون 35 ضعفا منه ، يعني ليكون الحد الأقصى بحدود 42 ألف جنيها ، ماشي الحال ، هيا بنا كي ننفذ رغم ما عليه من إنتقاد ! ما لدينا من إمكانيات ما يستطيع تنفيذ هذا الكلام ، لكنهم رغم ذلك يتكاسلون في تطبيقه ، وهذا سيحدث خلا كبيرا بمنظومة العدالة الإجتماعية التي كنا ننشدها !

الدولة علي الوضع الحالي المختل تجمع ضرائب من موظفيها تبلغ 4 مليار جنيها ، مع تطبيق الحدين الأدنى والأقصى بالصورة التي ذكرتها ستجمع الدولة 10 مليار جنيها ، القطط السمان بالدولة ستحارب ذلك لأنهم يتقاضون الملايين دون دفع الضرائب المستحقة عليهم لأنهم يقبضونها بصورة مخفية !

- ثانيا : يجب إحالة كل المستثمرين فوق الستين للمعاش ، يتهمونني بالتخلص من الكفاءات! لو كان عندنا كفاءات فعلا لما كان هذا هو حالنا ، معدل الشفافية العالمي ظهرت نتائجه السنوية منذ أسابيع وترتيبنا كان 139 من إجمالي 146 دولة ، فعن أي شفافية وكفاءة يتحدثون !! "

..

- ثالثا : يجب تطبيق هامش الربح علي جميع السلع ليكون بحدود 30 % كحد أقصى ، ليس من المعقول أن يتكلف طن الأسمت بحدود 300 جنيها ويبيع بالأسواق بحدود 750 جنيها ، هذا مثلا واحد والأمثلة عديدة !

- رابعا : يجب تنظيم الثروة المحجرية ، هل نتصور أن دخل الدولة الآن من الثروة المحجرية يبلغ 60 مليون جنيها لأنهم مازالو يبيعون بأسعار عام 1956 للكبار حيث يباع الطن بـ 19 مليما ، أسعار بيع هذه الخامات طبقا لأسعار 2010 تبلغ 10 مليار جنيها ، ولو قمنا بتصنيعها وليس بيعها كخامات ( خاصة الرمال البيضاء ) فسوف تجلب ثروة في مصر سنويا تبلغ 15 / 17 مليار دولار ووليس جنيها ، يعني أكثر من ثلاثة أشعاف قناة السويس !!

إنهم يضعوننا أمام بديلين كما فعل حسني مبارك ، إما أنا ورجالي وتصمتوا أو يأتي الإخوان يحكمونكم بالحديد والنار! الخبرات المصرية المتركمة تملأ الكون ولا تنتمي إلي هذين الطرفين ، لكنهم يضعوننا أمام خيارين يرفضهما الشعب ، هذا كلام فارغ وليس عدلا ! " ..

في الحلقة القادمة إن شاء الله سنواصل ذكر أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إنهيار الإقتصاد المصري وطرق علاجه ، فإلي لقاء ..

رائف محمد الويشي  
أمريكا

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على صفحته ومدونته

[www.ahrarmisr.com](http://www.ahrarmisr.com)